بحث عام | قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة | 26 أكتوبر 2017

«المسألة القبطية» بعد ثورة 25 يناير... في إطار الجماعة الوطنية

نجلاء مرعي
باحثة مصرية

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2017
All rights reserved © 2017

ملخص

أظهرت ثورة 25 يناير تلاحما غير مسبوقٍ للجماعة الوطنية المصرية في خضم النضال ضد نظام الحكم؛ فعندما أطلق المصريون «يوم الغضب» أذكوا «الهوية المصرية» المشتركة التي ميزت ثورة عام 1919، بل تجاوزتها مؤكدة على مقولة «مصريين بلا تمييز أو تمايز»، وهو ما حدا بالقول إلى أنه «في حين تخرج أنظمة الحكم العربية أسوأ ما فينا، فإن النضال ضدها يخرج أفضل ما فينا».

وقد كان الظن بأن ثورة 25 يناير وبما شهدته من حالة تلاحم وطني بين كل فئات الشعب، قد أعادت بمصر لاكتشاف نفسها على خلفية الوحدة الوطنية، وأن الأصل في الأشياء هو المواطنة والحرية. فيما يبدو أن بروز عدد من الكمائن أثناء إدارة المرحلة الانتقالية للثورة، وتوظيف مخاوف الأقباط من صعود الرئيس محمد مرسي لسدة السلطة، رغم تبنيه ومختلف فصائل التيار الإسلامي خطابا سياسيا مستنيرا يولي أهمية كبرى لمبدأ المواطنة وقبول الآخر، وفر بدوره بيئة خصبة لفتح الملف القبطي من جديد، باعتباره وقودا للفتنة الطائفية.

وجاء تفجير الكنيسة البطرسية الملاصقة للكاتدرائية المرقسية بالعباسية في 12 ديسمبر 2016، والذي نتج عنه مقتل 25 قبطياً وإصابة نحو 50 آخرين، وما سبقها من سلسة حوادث واشتباكات طائفية، ليفجر غضب الشباب القبطي تجاه الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي وضع كثير من الأقباط أملا كبيرا عليه من أجل تحقيق "دولة المواطنة"، وقيادات وأجهزة الدولة فاتهموها ليس بالتقصير الأمني فحسب، بل بالتورط في تدبير الحادث المروّع، لتتحول العلاقة بين الأقباط والدولة ليأس واضح، ليخرج الهتاف من أمام الكاتدرائية للرئيس «ارحل»... وهو ما يؤكد أن هناك ملفا مفتوحا لابد من معالجته.

لذا، تهدف الدراسة إلى معالجة التحول التاريخي لـ "المسألة القبطية" في مصر، خاصة بعد ثورة 25 يناير في ظل إخفاق الدولة مجدداً في ما يمكن أن تقوم به لإعادة صوغ العلاقة بين مسلمي وأقباط مصر في إطار هوية وطنية مشتركة، وهو ما يختلف عن الدراسات السابقة التي قامت ببحث المشكلة الطائفية في مصر كرد فعل للأحداث الطائفية، والتي كانت تعبر عن قلق أوساط عديدة في الرأي العام من أن تتدهور أوضاع الوحدة الوطنية إلى ما هو أسوأ مما حدث.

كما تحاول الدراسة الإجابة عن سؤال رئيس حول **ما تأثير تأجج «المسألة القبطية» بعد تفاقم مشاعر الغبن لدى فئات واسعة من المصريين على تحقيق الجماعة الوطنية في ظل مآلات ثورة 25 يناير؟ من خلال المحاور التالية:**

المحور الأول: «المسألة القبطية» حريق متجدد.. مع طرح عوامل تحليل الأحداث الطائفية

المحور الثاني: ثورة 25 يناير.. أي واقع «للمسألة القبطية» في مصر؟

المحور الثالث: «المسألة القبطية» فيما بعد 30 يونيو...وملف الفتنة مجددا

الخاتمة: رؤية استشرافية للمسألة القبطية... مع طرح آليات لتدعيم الوحدة الوطنية

مقدمة

أظهرت ثورة 25 يناير تلاحما غير مسبوقٍ للجماعة الوطنية المصرية في خضم النضال ضد نظام الحكم؛ فعندما أطلق المصريون «يوم الغضب» أذكوا «الهوية المصرية» المشتركة التي ميزت ثورة عام 1919، بل تجاوزتها مؤكدة على مقولة «مصريين بلا تمييز أو تمايز»، وهو ما حدا بالقول إلى أنه «في حين تخرج أنظمة الحكم العربية أسوأ ما فينا، فإن النضال ضدها يخرج أفضل ما فينا».

وقد كان الظن بأن ثورة 25 يناير وبما شهدته من حالة تلاحم وطني بين كل فئات الشعب، قد أعادت بمصر لاكتشاف نفسها على خلفية الوحدة الوطنية، وأن الأصل في الأشياء هو المواطنة والحرية. فيما يبدو أن بروز عدد من الكمائن السياسية وفر بدوره بيئة خصبة لفتح الملف القبطي من جديد، باعتباره وقودا للفتنة الطائفية...وجاء تفجير الكنيسة البطرسية الملاصقة للكاتدرائية المرقسية بالعباسية في 12 ديسمبر 2016، وما سبقها من سلسة حوادث واشتباكات طائفية، ليفجر غضب الشباب القبطي تجاه الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي وضع كثير من الأقباط أملا كبيرا عليه من أجل تحقيق «دولة المواطنة»، ليخرج الهتاف من أمام الكاتدرائية للرئيس «ارحل».

لذا، تهدف الدراسة إلي معالجة التحول التاريخي لـ «المسألة القبطية» خاصة بعد ثورة 25 يناير في ظل إخفاق الدولة مجدداً في ما يمكن أن تقوم به لإعادة صوغ العلاقة بين مسلمي وأقباط مصر في إطار هوية وطنية مشتركة، وهو ما يختلف عن الدراسات السابقة التي قامت ببحث المشكلة الطائفية في مصر كرد فعل للأحداث الطائفية، والتي كانت تعبر عن قلق أوساط عديدة في الرأي العام من أن تتدهور أوضاع الوحدة الوطنية إلى ما هو أسوأ مما حدث.

كما تحاول الدراسة الإجابة عن سؤال رئيس حول **ما تأثير تأجج «المسألة القبطية» بعد تفاقم مشاعر الغبن لدى فئات واسعة من المصريين علي تحقيق الجماعة الوطنية في ظل مآلات ثورة 25 يناير؟.**

الإطار النظري للدراسة:

أولاً، الإطار المفاهيمي:

ويعد هذا المدخل ضروريا، ويعرض التحليل للمفاهيم الرئيسة، لفهم «المسألة القبطية» في مصر التي تنبني عليها الدراسة، وتتمثل هذه المفاهيم في ما يلي:

1- مفهوم «الأقليات الدينية»... مدخل عام لتحديد مفهوم الفتنة الطائفية:

يمكن تعريف الجماعة الأقلية بأنها «أية مجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: الدين أو اللغة أو الثقافة أو السلالة». ولكن لا يعني مفهوم الأقلية الانفصال عن الأغلبية أو الرفض من الأغلبية[1].

وتعد مشكلة «الأقليات» الدينية ليست جديدة في العالم العربي، لكنها بعد أن تحولت إلى محرمات يمنع الحديث عنها كبتت في اللاشعور القومي، كي لا تخرج إلى الوعي إلا من خلال مرآة أخرى ليس لها علاقة مباشرة بالتمايز الفكري والثقافي، وهي مرآة الصراع السياسي[2].

وهنا نجد أساس المشكلة الطائفية، فالطائفية هي الوليد غير الشرعي للدهرية؛ أي للانفصال الطبيعي للدين عن الدولة، وهي التعبير السياسي عن المجتمع العصبوي الذي يعاني من نقص الاندماج الذاتي والانصهار[3]. وفي البحث عن الطائفية كظاهرة حديثة، نبحث عملياً في سياق أصبحت فيه الطائفية (أتباع الدين أو مذهب) جزءاً من كل، هو الكيان الوطني أو الدولة، وأصبحت الطائفية رفعاً لهذا الجزء وصوغاً لشخصيته وتاريخه (وذاكرته) ومصالحه بانفصال عن هذا «الكل» الجديد (الدولة، الأمة، الشعب) الذي هو جزء منه، أي في الواقع لا يمكن فصله عنه من دون تبعات[4].

2- الأقباط في مصر من "انتزاع المواطنة" إلى "اصطناع الأقلية":

بدايةً، هناك عدة مقاربات حول موضوع المواطنة بقصد التعريف العام لها منها المقاربة الدينية ـ والتي تعني الدراسة ـ وتهتم بقصر المفهوم على العلاقة بين المسلمين والأقباط، وهذا المستوى يهتم بالمنظور الديني فقط والعلاقة بين الأغلبية والأقلية العددية[5].

فإن ثمة مشكلة قبطية في مصر، هي مشكلة هوية ومشكلة مواطنة بإبراز «خطاب نحن وهم»، ومشكلة دينية، ومشكلة نظام سياسي في الوقت نفسه.لا يختلف اثنان على أن مصطلح «الفتنة الطائفية» ارتبط دائمًا بما يحدث بين الأقباط والمسلمين من مشاكل ونزاعات. وهذا المصطلح ليس دقيقًا من الناحية العلمية.. لأن الأقباط لا يشكلون أقلية عرقية أو سلالية (إثنية) أو لغوية خاصة بهم تعزلهم عن باقي الشعب المصري،

1 يسري أحمد العزباوي، **أقباط المهجر والسياسة العامة في مصر 1981-2008**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011)، ص 17

2 برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1979)، ص ص 7-8

3 **المرجع سابق**، ص 71-74

4 عزمي بشارة،»مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير»، **مجلة عمران**، ع 11، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015،ص 8

5 حنان كمال عبد الغني، **المواطنة والإصلاح السياسي: دراسة النظام السياسي المصري (2003-2008)**، رسالة ماجستير،جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009، ص 14

وهو الأمر الذى ميز الشعب المصرى بدرجة عالية من التماسك أو التكامل أو الاندماج الاجتماعي، ولو كان المعيار هو المواطنة والوطنية المصرية، لكان الأقباط جزءًا من الأكثرية المصرية وحتى العربية[6].

ويعد الأقباط من صميم الكيان الوطني المصري وكتلة رصينة من جسم الأمة المصرية شديدة التماسك فيه والالتحام به. وفى نفس السياق، يأتى المفكر الكبير مكرم عبيد أحد رواد الوحدة الوطنية المصرية ليقول إن الأقباط «مسلمون وطناً ومسيحيون ديانة»[7].

لذا، فإن «المسألة القبطية» لا تعالج بالأرقام بين أغلبية وأقلية، وأن يتم إدراجهم في إطار تعداد وصفي قائم على الدين، وأن تختزل أهميتهم إلى حساب نسبتهم المئوية بأرقام مثل 7%، أو بما يعادل6 ملايين نسمة من إجمالي تعداد السكان، وهو عدد كبير يساوي إحصائيا سكان أقطار كاملة، بل تكمن في الشعور بالتهميش واللامبالاة أولا، ثم الانتقال إلى حالة الصراع الداخلي ثانيًا. وإن تحول الدولة إلى تبني مواقف دينية، أنتج ظاهرةً مرافقة هي: شعور الأقباط بأنهم غرباء عن هذه اللعبة؛ أي أن تراكم هذا البعد الوجداني، هو الأمر الأكثر أهمية في تبلور الهوية القبطية، وفي مستوى تسييس هذه الهوِية[8].

وتضع "المواطنة" المسألة الدينية في السياق الوطني الجامع كما تطرح «الشأن القبطي" من منظور المواطنة: فالأقباط مواطنون في المقام الأول وأعضاء في الجماعة الوطنية المصرية لا يمكن التعامل مع الأقباط المصريين، باعتبارهم «كتلة مغلقة» أو «جماعة مستقلة»؛ فهم غير متماثلين اجتماعيًا أو سياسيًا أو حتى جغرافيًا. ولا يربط بينهم سوى الانتماء إلى مصر من جانب، والانتماء الديني من جانب آخر، وبين هذين الانتماءين تفترق المصالح والرؤى. وهذه المقاربة لا تنفي وجود مشاكل قبطية ولكنها تمييز بين الديني والمدني، حيث يتسق هذا التصنيف مع الدولة الحديثة، ومن ثم يضطلع كل طرف بدوره .. فالكنيسة مع الدولة تحل ما يتعلق بقضية بناء الكنائس، والمواطن المصري المسيحي دافع عن مبدأ حرية العقيدة مع شركائه من المواطنين كأحد الحقوق المدنية في إطار المجال العام.. ولقد طرح أنصار هذه المقاربة كثير مما يتعلق بالمسألة الدينية بشكل عام وما يتعلق بالشأن القبطي إلى أن جاءت التسعينيات وانفتح المجال لمقاربتين أخريين هما: "اصطناع" الأقلية، و"اختراع الملة"[9].

وبعد ثورة 25 يناير يعاني الملف القبطي من مجموعة من الإشكاليات تؤثر علي الاندماج السياسي والاجتماعي للأقباط في مرحلة حرجة تتشكل فيها طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة على أرضية جديدة، حيث أسهم فشل الدولة في أداء دورها السياسي والاقتصادي في تعميق الفجوة بين المجتمع والدولة، ما

6 عزمي بشارة، **هل من مسألة قبطية في مصر**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 19-20

7طارق البشري، **المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية**، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ط1، 1981، ص 245-247

8 عزمي بشارة، «هل يصح الحديث عن ملف قبطي في مصر؟»، **سلسلة دراسات وأوراق بحثية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2011، ص 13

9 سمير مرقص، **مؤتمر إحياء الدور المسيحي في المشرق العربي**، لبنان: مركز عصام فارس للشئون اللبنانية، 2010، ص ص 19-20

أدى إلى تصاعد دور الدين كقوة فاعلة لدى المسلمين والأقباط، فاتخذت الجماعات الدينية من الدين «ملاذاً تضامنياً يحميها من الدولة»[10].

ثانيا، المنهج:

ولقراءة واقع «المسألة القبطية» وحوداث الفتنة الطائفية التي تلت الثورة المصرية ينبغي الاعتماد على جملة من المناهج البحثية، والتي شكلت مجتمعة، منهجية سمحت بتحليل (ما أعتقد) أنها ميكانيزمات تطورات الثورة، باعتبارها ظاهرة سوسيولوجية كلية؛ تلتقي فيها كل الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في معناها الواسع أي البعد الأنثروبولوجي، وهي: اقتراب **العلاقة بين الدولة – المجتمع**، حيث تتبنى الدراسة أهم المقولات النظرية في الأطر المختلفة لتحليل الدولة ودورها ووظائفها، ثم تكييف علاقتها بمجتمعها في ضوء المتغيرات الحديثة ونظرية العقد الاجتماعي لهابرماس، والتي تمثل صلب تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع. فضلا عن الاستعانة **بالمنهج المقارن:** وتندرج دلالته عند الوقوف على صياغة الآليات التي تم استخدامها لاحتواء الفتنة الطائفية في المراحل التي تلت ثورة 25 يناير. **والمنهج الأنثروبولوجي:** ويفيد في فهم الطابع السلمي للثورة المصرية وانتشاره والحذو حذوه في بلدان الربيع العربي، حاملا معه نفس الشعارات ذات العمق الأنثروبولوجي.

المحور الأول: «المسألة القبطية» حريق متجدد.. مع طرح عوامل تحليل الأحداث الطائفية

يتساءل المستشار طارق البشري فيما يتعلق بمبدأ المواطنة، أي لمن من القاطنين أرض الدولة تنسبغ حقوق المواطن وواجباته كاملة، وهل مقتضي القول بترجيح جامعة سياسية معينة أن ينحسر بعض تلك الحقوق عن طائفة من طوائف الشعب، وإلي أي مدى يكون الانحسار[11].

لذا، عند مناقشة مطالب الأقباط يجب مراعاة أن مطالبهم ليست أمرا من أمور العقيدة، ولعل أهم المشكلات التي واجهت الملف القبطي تكمن في توجيه المطالبات تجاه الدولة، فأصبح الشأن القبطي شأنا بين الأقباط والدولة، على الرغم من أن طبيعة وضع الأقباط في مصر تتحدد من خلال وضعهم في الجماعة المصرية[12]. وأن هناك إمكانية للحلول الجزئية تبعاً للسياق العام السائد من قبول الآخر وطبيعة التضمين والاستبعاد، فالسياق يتحكم في درجة الاستبعاد لقبول الأفكار المتطرفة أو التسامح، فعند شعور المواطن أنه مرفوض سياسياً، فكيف سيكون متسامحاً مع الآخر؟[13].

---

10 عزمي بشارة، **هل من مسألة قبطية في مصر**، مرجع سابق، ص ص 8-9

11 طارق البشري، **المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية**، القاهرة: دار الشروق، ط2، 1988،ص 669

12 مي مجيب، **الأقباط ومطالبهم في مصر بين التضمين والاستبعاد**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012،ص ص 252-253

13 مي مجيب، **سياسات التضمين والتهميش: دراسة الحالة المصرية، رسالة دكتوراه** جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011، ص 173

فقد شكلت حوادث كثيرة ذات طابع طائفي اللبنة الأساسية لإنضاج غضب بشري ذي طابع طائفي بدوره. فما بين الحين والآخر تظهر في وسائل الإعلام مصطلحات (الفتنة الطائفية – اضطهاد الأقباط) عقب أي حادث يحمل احتمالية تسميته بالحادث الطائفي...تحت مظلة «تطييف الأحداث»، والذي قد يندرج ضمن قائمة العنف المجتمعي أو السياسي، وما بين التهويل والتهوين والاستغلال السياسي لتلك الأحداث التي نادرا ما يتم التعامل معها بالعقل والمنطق تتوه الحقيقة، ويتم استغلالها في بعض الأحيان وطمسها في أحيان أخرى، حسب المزاج العام للسلطة والذراعين الأساسين لها وهما الداخلية والإعلام[14].

والذي يرجع إلى العديد من الأسباب، والتي تكون لها اليد العليا في توصيف أي حادث بغض النظر عن أسبابه الفعلية، وهذا يعني أن الطائفية في الوعي الاجتماعي المصري اليوم ليست أمراً مصطنعاً، ولا سيما حين تتعلق المسألة بقضايا الشرف والدم. وهذا النوع من الفتنة ينشأ، بين حين وآخر، بين جماعات أهلية (طائفية أو أثنية أو غير ذلك)، فيتحول نزاع فردي إلى مصادمات بين مجموعتين. لذا، فإن في هذا التجمهر المتفاعل نوعاً من الاحتشاد لسياسات الهوية في داخل المجتمع المصري.

لذا، من الأهمية بمكان توضيح بعض النقاط التي غالبا ما تكون مرتبطة بتحليل تلك الأحداث:

أولاً: هناك اعتقاد سائد بين كافة الأقباط وبعض المسلمين، بأن الأقباط مضطهدون ولا يأخذون حقوقهم كاملة يقابله اعتقاد لدى بعض المسلمين بأنه لا يوجد اضطهاد للأقباط، بل هو اضطهاد تمارسه الدولة على جميع مواطنيها وليس للأقباط معاملة خاصة.

ثانياً: موقف الحكومة الرسمي يكون في أغلب الأوقات خاضع لرؤية من بالسلطة، فإذا أرادت السلطة إقناع الرأي العام بأن الحادث المقصود به الفتنة تجد الداخلية تنشط في القبض على خلايا وهمية.

ثالثاً: هناك شبه خوف من الاعتراف بأن هناك مشكلة حقيقية بين المسلمين والأقباط لظن البعض أن هذا إقرار بوجود مشكلة يتغنوا بعدم وجودها لأغراض سياسية أو دينية، وسيضعف موقفهم كثيرا الاعتراف بها[15].

أسباب تفجر أحداث الفتنة الطائفية:

هناك عدة أسباب تقف وراء تفجير أحداث الفتنة الطائفية، منها أن الواقع الاجتماعي المتراكم بالضمير الجمعي المصري يشير إلى وجود تمييز بين المسلمين والأقباط، **وتتثمل في:**

14 رامي رفعت، "حوادث الفتنة الطائفية – مصر كنموذج"، **الحوار المتمدن**، ع 4261، 31أكتوبر 2013
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=384828

15 المرجع السابق

▪ **غياب القانون والحل بالطرق العرفية.. (قبلات أمام الكاميرات!):** أن النظام والكنيسة سويا تباريا في تقويض دعائم دولة القانون عند التعاطي مع أي احتقان طائفي. فمن جانبه، لم يتورع نظام الحكم عن اعتماد طرق وآليات معروفة إعلاميا باسم «جلسات الصلح»، التي تمكن الجناة من الهروب من المحاسبة، وما هو إلا إعطاء وقود لفتنة جديدة قادمة[16].

وبدورها، لم تفوت الكنيسة فرصة لإقصاء القانون طالما أفسح ذلك المجال أمامها لانتزاع مكاسب حيوية، ومن ثم لم تقبل بمبدأ المعاملة بالمثل لدور العبادة، حيث رفضت تضمين مشروع قانون دور العبادة الموحد بندًا ينص على إخضاع أموال الكنائس للرقابة المالية من قبل الأجهزة الرقابية في الدولة.أما بعد ثورة 25 يناير[17].

▪ **انتشار التطرف والتشدد ومساجد الإسلام السياسي...قنبلة موقوتة:** والبحث عن محاولات نشر الإسلام أو التبشير بالمسيحية في الداخل واستخدام منابر المساجد في تحقيق أغراض سياسية وللحشد والخروج للانتقام من الأقباط الذين ساندوا الجيش، الأمر الذي يقضي بضرورة «إنشاء لجنة من حكماء الإسلام والمسيحية»، تكون مهمتها التأكد من صدق المتحولين دينياً[18].

وفي هذا الشأن ينبغي إلقاء الضوء على أن للمواطنة مؤسسات ومقومات، واحدة منها هي «المدرسة»، حيث تعد الآلية الأساسية لتحقيق المواطنة، وإذا كانت المدرسة تعلم أجيالا متعددة، وإذا كانت تابعة لجهات دينية متعددة، فمثلا نحن نتحدث منذ أول القرن حتى الآن، عن بعثات تبشيرية مرورا بالجماعات القبطية والجماعات الإسلامية إلى المذاهب، إذن فنحن ننتج متدينين ومختلفين دينيا، ننتج متميزين على أساس الدين، ولا ننتج مواطنا ذا مرجعية علمية واحدة متجانسة[19].

▪ **تحرج أو تدليل نظام الحكم لقيادة الكنيسة فيما يخص معالجة قضايا التحول الديني واحترام أحكام القضاء:** بما أظهرها أمام المسلمين كدولة داخل الدولة، هذا التحرج من جانب الدولة نتج عنه حالة من التجييش من قبل الكنيسة لأتباعها حول البابا، ونشوء أو تعاظم الولاء للكنيسة لا للدولة المدنية المصرية، وزيادة الاحتقان السلفي والإسلامي لظهور الدولة بمظهر العاجز أمام الكنيسة فيما يخص تطبيق القانون في حالات بعينها أثارت جدلا، ربما أخطرها مسألة إخفاء متحولات للإسلام[20].

---

16 رفيق حبيب وسيف عبد الفتاح وآخرون، **الوحدة الوطنية والمواطنة أمام تحديات جديدة**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2008، ص16

17 David D. Kirkpatrick and KarermFahim, "Attack on Christians in Egypt Comes After a Pledge", ***New York Times***, 7 April 2013

18 محمود جمعة، "أصابع خفية وراء الفتنة الطائفية بمصر"، **الجزيرة نت**، 12 مايو 2011

http://aljazeera.net/news/pages/31414a33-2925-4849-b299-68d6df958d8b

19 محمد حاكم، "المواطنة بين المادة الثانية وتعديل المادة الخامسة من الدستور"، في نادية مصطفى وسيف عبد الفتاح وآخرون، **العلاقة بين الديني والسياسي: مصر والعالم رؤى متنوعة وخبرات متعددة**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008، ص 150

20 محمد جمال عرفة، "المصارحة هي البوابة السحرية لأزمة فتنة إمبابة الطائفية"، **الوفد**، 11مايو 2011

▪ **النساء وقود الفتنة!...إسلام/ واختفاء المسيحيات:** تحوّلت المرأة في مصر إلى أحد أخطر وأكثر أسباب الفتنة الطائفية انتشاراً، بين المسلمين والأقباط، لمجرّد زواجها من غير دينها، أو اختفائها. ويرى محللون أن حوالي 75% من المشاحنات الطائفية التي وقعت بين المسلمين والمسيحيين، كانت المرأة عاملاً أساسياً فيها، حيث اعتنقت بعض الفتيات الإسلام، لكن النتيجة تكون تجمهر المسيحيين مؤكدين أنها تعرضت للاختطاف، وأجبرت على اعتناق الإسلام، فتقع الاشتباكات بين الجانبين[21].

▪ **الاستقواء «المسيحي» بالخارج...واستثمار التعصب الديني:** وقد تحركت أجهزة أمريكية وبعثات تبشير في هذا الصدد، الأمر الذي أشعر المصريين جميعاً بأن هناك من يريد استغلال المسألة، وانتظر هؤلاء أن تتخذ الكنيسة المصرية موقفاً حازماً من ذلك، فلم يجدوا هذا الموقف[22].

▪ **الإعلام و«صناعة الفتنة».. (ظاهرة «تطييف الأحداث»):** إن هناك عملية شحن طائفي في الإعلام، يمكن أن نلحظها في وضع الأحداث الطائفية، ولو كانت صغيرة وفي حيز ضيق، في مانشيتات الصحف، مثل (مصر تحترق) و(أنقذوا مصر) تلك السياسة المتمثلة في التفزيع الإعلامي الخاطئ من السلفيين، واستخدام «فزاعة الأخوان» لإرهاب الأقباط وخاصة بعد ثورة 25 يناير. واستخدام الفضائياتمفردات ضد خطاب المواطنة، ومن تلك المصطلحات: الأقلية القبطية - الطائفة القبطية - الأمة القبطية، كما تكرس ظاهرة التطييف "تطييف الأحداث"، حيث تقوم بإعطاء طابع طائفي لأحداث غير طائفية، وإنما لها أبعاد اقتصادية أو اجتماعية[23].

▪ **تجاهل اللحظة الاقتصادية! أسباب الاحتقان الطائفي المسكوت عنه:** حيث إن غالب الأحداث الطائفية التي تقع في مصر يكون مكانها الصعيد أو الريف، حيث الفقر الشديد وتدني مستوى المعيشة والبطالة الملحوظة؛ فالخريطة الطائفية لها ارتباط وثيق بالخريطة الاقتصادية، أن الاحتقان الطائفي سيظل موجودا في الصعيد للأسف لسنوات قادمة إلى حين حل المشكلات المسببة لذلك جذريا[24].

وتتواتر الدراسات التي تؤكد وجود تمييز ضدّ الأقباط في مصر، مشيرة إلى فشل الدولة في التعامل مع المسألة القبطية وفي حماية مواطنيها، هذه العوامل السابقة، ورغم كونها تكتيكية بمعنى أنه يمكن تغييرها بقدر من الجهد تصب كلها في تحويل المسألة الطائفية إلى أزمة بنيوية. وبديهي أن هناك أسباباً أخرى أكثر

---

21 صبري حسنين، "إسلام المسيحيات.. أخطر عوامل الفتنة الطائفية في مصر"، **إيلاف**، 20 أكتوبر 2013
http://www.elaph.com/Web/news/2011/1/624509.html

22 لطيفة الزيات وآخرون، **المشكلة الطائفية في مصر**، القاهرة: مركز البحوث العربية، 1988، ص 120

23عبد الرحمن علي هجوان، «دور الإعلام فى تدعيم الوحدة الوطنية ومواجهة الفتنة الطائفية»، **رابطة الإعلاميين والمبدعين**، 7 نوفمبر 2013
http://jachajjah.com/%D8%AB%D982%%D8%A7%D981%%D8%A9/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D9%

24 رفيق حبيب وسيف عبد الفتاح وآخرون، **مرجع سابق**

عمقاً منها غياب المشروع الوطني القومي بالنسبة إلى الحكومة المصرية. ومن ثم، فإن البحث عن الانتماء الديني كان هو البديل الطبيعي والبديهي[25].

المحور الثاني: ثورة 25 يناير.. أي واقع «للمسألة القبطية» في مصر؟

مشكلة التمييز ضد الأقباط قد بدأت مع السادات، حين أعلن أنه «رئيس مسلم لدولة مسلمة»، وأن الاحتقان في مصر سببه غياب مشروع وطني جامع، وتخبط سياسة الدولة فيما يخص الشأن الطائفي، هذا بالإضافة إلى ما يسمى بـ«الطائفية الجديدة»، والتي تمثلت في التحزب الطائفي، نتيجة تصاعد التدين الشكلي وأسلمة المجال العام. كما أدى الشعور بالغبن إلى غياب فهم المواطنة في الأوساط الإسلامية والمسيحية[26].

وكان من تداعيات حادثة تفجير «كنيسة القدّيسين» في بداية العام 2011، أن كثيراً من الآراء داخل مصر وخارجها انتقدت الحكومة المصرية، ورأت أنها هي المسؤول الأول عن مثل هذه الحوادث، وأن ضعف الدولة وفشلها المدني والقانوني هو ما أدّى إلى حالة الاحتقان الطائفي والاختراقات الأمنية[27].

وجاءت ثورة 25 يناير لتشكل فرصة للأقباط لإعلان رفضهم لهذه السياسات، وهذا ما بدا واضحًا في رفضهم لدعوة الكنيسة لهم بعدم المشاركة في المظاهرات والاعتكاف داخل كنائسهم. هكذا حملت ثورة يناير، في تفاصيلها، ثورة أخرى تخص المسيحيين، تمثلت في الثورة على دور الكنيسة[28].

أولا: الأقباط في ظل المرحلة الانتقالية.... وتبدد فكرة الجماعة الوطنية المصرية:

أنعشت عودة المسيحيين للفضاء العام المصري والرغبة في انتزاع الحقوق عبر بوابة المواطنة، الآمال في بناء دولة جديدة جامعة للمصريين مسلمين وأقباطًا، وكسر العزلة التي ميزت المسيحيين لعقود طويلة. لكن هذا الشعور لازمه سؤال حول ما إذا كان خروج الأقباط لمعترك السياسة أمرًا طارئًا ولحظيًا، أم يعكس تحولاً مهمًا ومستمرًا على ضوء ما تشهد الساحة السياسية المصرية من تطورات؟ وهل يمكن أن تدفع هذه التطورات الأقباط للعودة مرة أخرى داخل أسوار الكنيسة؟

25 محمد مورو، "الفتنة الطائفية بمصر.. ظاهرة عابرة أم أزمة بنيوية"، **الجزيرة نت**، 20 أبريل 2014
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/d29f1050-81a4-4959-abdd-c726093358f6

26 عمرو الشوبكي، **المواطنة في مواجهة الطائفية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2009، ص 153

27 جلال أمين، **ماذا حدث للثورة المصرية؟**، القاهرة: دار الشروق، 2013، ص ص203-204

28 يسري العزباوي، **أقباط المهجر: ثلاثية العلاقة بين الدولة والكنيسة والمواطنة**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2002، ص 25

هذا السؤال حمل بين طياته مخاوف مبطنة من أن تؤدي تداعيات الأحداث إلى **تبدد فكرة الجماعة الوطنية المصرية** التي تجلت في أوضح صورها في ميدان التحرير، وقد تبين لاحقًا أن هذه المخاوف كان لها ما يبررها[29].

فقد تواترت أحداث الطائفية، والتي أنتجت شعورا قبطيا بالتجاهل من قبل النظام وعدم تحقيق مستحقات الثورة وتمكين دولة المواطنة؛ مما دفع بالعديد منهم إلى الهجرة ليس فقط للخارج، وإنما داخل الوطن، إما بترك القرى ليعيشوا في زحمة المدن الكبرى، أو أنهم انعزلوا عن المجتمع ولجأوا للكنيسة[30]. إذ شهدت **المرحلة الانتقالية في ما بعد الثورة سلسلة من الأحداث أسهمت في انتكاس هذه الآمال، وتمثلت في:**

أولاً: تصاعد الاعتداءات على الكنائس والممتلكات المسيحية بعد رحيل مبارك مباشرة. **ثانيا**: حادثة ماسبيرو: والتي شكلت انعطافة كبيرة في علاقة الأقباط بالوطن والكنيسة، حيث شكلت مواجهة مباشرة وغير مسبوقة بين الأقباط وقوات الجيش[31]. **ثالثا**: تصاعد النزعة الطائفية؛ فقد تحول أول استحقاق سياسي في الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس 2011، إلى حالة من الفرز والاصطفاف الطائفي. وتم وقف تعيين عماد شحاتة ميخائيل لإدارة محافظة قنا[32]. **رابعا**: لجوء قيادة المجلس العسكري إلى نفس المعالجات القديمة في مواجهة الأزمات التي أعقبت الاعتداءات على بعض الكنائس[33].

أدت العثرات التي شهدتها تلك المرحلة إلى انحسار حماس مسيحيين كثيرين ممن خرجوا للميادين أثناء وبعد الثورة، لكنها لم تبدد التفاؤل لدى مسيحيين آخرين ظلوا على تمسكهم وسعيهم لانتزاع حقوقهم عبر دولة المواطنة وبعيدًا عن وصاية الكنيسة[34].

---

29 شحاتة عوض، "إرباك سياسي: أقباط مصر بين مظلة المواطنة ومظلة الكنيسة"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 20 أبريل 2014

http://studies.aljazeera.net/reports/2014/04/201441611912252639.htm

30 مي مجيب، "ملفات شائكة: التحديات التي تواجه البابا 118 للأقباط في مصر"، **السياسة الدولية**، 11 ديسمبر 2012

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/107/2785/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%B4%D8%A7%D8%A6%D9%83%D8%A9.aspx

31 David Kirkpatrick, "Egypt's Christians Fear Violence as Changes Embolden Islamists," ***New York Times***, 30 May 2011.

32 "Protests Continue Against Qena's New Governor ", ***Daily News Egypt***, 17 April 2011.

33 مي مجيب، "خارج الكنيسة: علاقة الأقباط بالحياة السياسية المصرية بعد ثورة يناير"، **السياسة الدولية**.

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/107/2208/تحليلات/مصر/خارج-الكنيسة.aspx#desc

34 **المرجع سابق**

ثانيا: الأقباط.. في عهدالرئيس محمد مرسي

سعى الدكتور محمد مرسي خلال حملة الانتخابات الرئاسية لطمأنة الأقباط في حال فوزه، ووعد بأنه سيعمل على أن يكون رئيسًا لكل المصريين على قدم المساواة، كما تعهد بتعيين نائب قبطي. وقد انقسم الأقباط حيال فوز الدكتور مرسي بين من رأى في وصول رئيس إسلامي للسلطة نهاية للدولة المدنية وبداية لتكريس الدولة الدينية، وبين من رآه انتصارًا لثورة يناير وأهدافها، لكن الجميع اتفق على ضرورة أن يكون الحكم على الرئيس الجديد استنادًا على الأفعال وليس المخاوف[35].

لكن الخطاب التطميني للرئيس مرسي عن دولة المواطنة لم يبدد مخاوف الأقباط؛ وهذا يعود كما يرى البعض، لأنه لم ترافقه إجراءات ملموسة على الأرض، بل إنه لم يفِ بتعهده الخاص بتعيين نائب قبطي، واكتفى بتعيين سمير مرقص مساعدًا للرئيس لشؤون التحول الديمقراطي. لذا، يرى البعض أن الوضع في ظل حكم الإخوان المسلمين لم يكن أفضل حالاً من الوضع في ظل حكم الرئيس مبارك، بل ازداد سوءًا[36].

بلغ الصدام بين الكنيسة ونظام الرئيس مرسي ذروته بقرار ممثلي الكنائس المصرية بالانسحاب من الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور اعتراضا على المادة 219 من دستور 2012، فجرى تمرير مشروع الدستور في غياب ممثلي الكنيسة، وكان ذلك إشارة قوية إلى عمق الأزمة بين الدولة والكنيسة. ومع تصاعد حالة الاستقطاب السياسي بين جماعة الإخوان المسلمين وخصومهم السياسيين، لاسيما بعد الإعلان الدستوري المكمل الذي أعلنه الرئيس مرسي في 21 نوفمبر 2012، وجد الأقباط ومعهم الكنيسة أنفسهم في مرمى الاتهامات؛ فقد اتهمت الكنيسة بالمشاركة في المؤامرة الرامية لإفشال الرئيس المنتخب، وبالوقوف وراء تمويل ودعم ما سُمي بتنظيم (البلاك بلوك)[37].

وأكد المفكر جمال أسعد أن قضية الأقباط قضية تراكمية نتيجة المناخ الطائفي الذي عجزت الأنظمة السياسية عن مواجهته، ومن هذا المنطلق شارك الأقباط في أحداث30 يونيو 2013، **لعده أسباب تمثل أهمها في:**

1- الإسلام السياسي والفتنة الطائفية... ظاهرها الدين وباطنها السياسة:

كانت علاقة الكنيسة بتيارات الإسلام السياسي بعد الثورة من أبرز المستجدات، حيث بات مشهد نائب المرشد في الكنيسة، والقائم مقام الأنبا باخوميوس في زيارة مكتب الإرشاد العام حاضراً، حيث شهدت

35 مصطفي عمارة، "مرسيباشر خطة الاستقرار ويبلغ الأقباط لا عودة للفتنة"، **مجلة الزمان الدولية**،ع4237، 28 يونيو 2012 http://www. azzaman.com/?p=9069

36 جوزيف مايتون، المعركة الصعبة: الأقباط في مصر بعد الثورة، **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**، 1 مارس 2012، http://carnegieendo /ment.org/2012/03/01

37 شحاتة عوض، **المرجع السابق**

علاقة الكنيسة حياداً مع الإخوان على مدى أشهر ما بعد الثورة، قبل أن يحدث التباعد على خلفية اصطفاف المسيحيين إلى جانب التيار العلماني لمناهضة حكم الرئيس مرسي، واستخدام الإخوان المسلمين «الأقباط كفزاعة» لوقف التظاهر حول قصر الاتحادية[38].

وهكذا، يظل الدين في مصر أداة في الصراعات السياسية، وتمثل مكمن الخطر في لجوء المعارضة المدنية إلى تديين الصراع السياسي عبر توظيف مخاوف المسيحيين من صعود الإخوان المسلمين إلى السلطة وتعاظم الحضور السياسي للسلفيين بعد الثورة، في الاستقطاب السياسي الحاصل بين الفسطاطين الإسلامي والعلماني، على نحو تجلت تداعياته في تحميل قيادات كنسية للرئاسة والإخوان مسؤولية أحداث الكاتدرائية[39].

2- الثورة المضادة تعزف على أوتار الفتنة الطائفية في مصر:

من خلال سياق الأحداث التي وقعت في مصر بعد الثورة، نجد أن الفتنة الطائفية أصبحت أخطر أدوات الثورة المضادة، والتي تضم فلول النظام السابق والمتطرفين من الجانبين القبطي والمسلم والمتاجرين بالدين، الذين استغلوا مناخ الانفلات الأمني وطغيان الاستقطاب السياسي لفرض أجندة طائفية تقود لحرب أهلية تقضي على ثمار ثورة 25 يناير، كعقاب جماعي للمصريين لقيامهم بالثورة على الفساد[40].

نماذج للفتنة الطائفية...في ما بعد ثورة 25 يناير ودورة الاحتقان الطائفي:

تواترت حوادث التوتر الطائفي والعنف ضد الأقباط بعد ثلاثة أشهر فقط من الثورة، بداية **بفتنة قرية صول بمركز اطفيح: الشرارة الأولى بعد 25 يناير**: حيث أحرقت كنيسة الشهيدين بالقرية، ورغم التحرك الرسمي السريع، إلا أن الجيش بدا عاجزاً كليا عن إدارة الأزمة. فيما أعادت هذه الحادثة والاشتباكات الطائفية التي تلتها التأكيد على ملف مفتوح لا بد من معالجته، ومثلت امتدادا للماضي في الشعور الواسع بالغبن لدى فئات واسعة من المواطنين المصريين الأقباط[41].

وتلا ذلك، **أحداث إمبابة في كنيسة مارمينا:** في مايو 2011، والتي كان من نتائجها امتعاض العديد من الأقباط من الوضع القائم[42]. رداً على ذلك، **تفجرت حادثة «ماسبيرو»:** حيث نصب آلاف الأقباط من جميع أنحاء البلاد، والعديد من مؤيديهم من المسلمين، خياماً أمام مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون

38عبد الرحمن يوسف ومحمود خالد، "أقباط مصر والدولة الجديدة، امتحان الحكم الإسلامي"، **الأخبار اللبنانية**، ع 1966، 28 مارس 2013

39 أسامة صالح، "تجليات متباينة: "التوظيف المراوغ" للدين في صراعات ما بعد الثورات"، **السياسة الدولية**، ع 190، أكتوبر 2012، ص 23

40 راغب السرجاني، **الفتنة الطائفية: الجذور..الواقع..المستقبل**، القاهرة: دار أقلام، 2012، ص ص 57-58

41 عزمي **بشارة**، «هل يصح الحديث عن ملف قبطي في مصر؟»، **مرجع سابق**، ص 2-7

42 Micheal Wahid Hanna, "Sectarian stalks in Egypt", ***Foreign Policy***, 9May 2011.

«ماسبيرو»، لأكثر من أسبوع لمطالبة المجلس العسكري بضمان سلامة الكنائس والجماعات القبطية[43]. ثم جاءت **أزمة الخصوص:** والتي راح ضحيتها مسلم و4 مسيحيين. وأثناء تشييع جثامينهم من الكاتدرائية المرقسية بالعباسية، وقعت أحداث الاعتداء التي لم تشهدها الكاتدرائية طوال تاريخها[44]، وهو ما حدا بالبابا «تواضروس» بالقول إنه لايوجد تحرك إيجابي من قبل الدولة، ولا يوجد شيء على أرض الواقع من وعود الرئيس مرسي عقب الأحداث[45].

المحور الثالث: «المسألة القبطية» في ما بعد 30 يونيو..وملف الفتنة مجددا

شكل حضور البابا تواضروس الثاني بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية في مشهد 3 يوليو 2013، بجوار وزير الدفاع عبد الفتاح السيسى، استعادة للحضور السياسي للكنيسة القبطية وعودة قوية للمشهد بعد توقعات بتراجع هذا الدور عقب ثورة 25 يناير، وتمرد قطاعات كبيرة من المسيحيين، لاسيما من الشباب وبعض فئات الطبقة الوسطى المسيحية، على سلطتها وهيمنتها على حياة المسيحيين وتحولها إلى وسيط سياسي بينهم وبين الدولة[46].

ويمكن بهذا القول، إن 30 يونيو كانت محطة تلاقي فيها وتقارب موقف الكنيسة الرسمي وموقف غالبية الحركات القبطية الرئيسة التي كانت في السابق معارضة لموقف الكنيسة من أحداث، مثل ماسبيرو وموقفها من ثورة 25 يناير. وبالرغم من وجود أصوات مسيحية شبابية ترفض الحكم العسكري، فإنه لم يبرز صوت مسيحي معبر عن حركات شبابية أو كاتب مسيحي ممن يهتمون بالمسألة القبطية دعا إلى عدم النزول في30 يونيو أو رفضها[47].

أولا، المشاركة السياسية للأقباط..الدستور الجديد:

يمكن القول إن العلاقة بين الأقباط والمسلمين في مصر ذات ركائز قوية، وبالتالي فإن الوحدة الوطنية هي الحل، وأنها موجودة بالفعل ولكنها تحتاج تدعيما مستمرا من جانب من يحملون هذا الملف الساخن بأكمله، وهي الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية، ولكن هذه الأجهزة تفكر بصورة أمنية فقط وهنا يكمن الخطر[48].

---

43 David Kirkpatrick, "Sectarian Clash in Egypt Kills a Dozen and Leaves 2 Churches in Flames",***New York Times***,May 9, 2011

44 "Egypt: Address Recurring Sectarian Violence Ensure Effective Investigation, Amend Discriminatory Laws",***Human Right Watch***, 10 April 2013.

45 شيماء مدحت،""الفتنه الطائفية" بداية من "الكشح وأطفيح والكتدرائيه" أسلوب لايتغير"،**جريدةالشرق الأوسط**، 13 أبريل 2013

46 محمد عبد الرءوف، "البابا شنودة: ثورة يناير ثورة قوية بيضاء ونحي الشباب الذي قادها"، **جريدة الشرق الأوسط**، 16 فبراير 2011

47 كمال زاخر، "نظرة إلي الداخل الأقباط ما بين مطالب الإصلاح وحركات الاحتجاج "، **مجلة رؤية مصرية،ع 17**، يونيو2016، ص 21

48 ميلاد حنا، **نعم أقباط ولكن مصريون**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1980، ص 26

ويعد الدستور الأداة التي يمكن من خلالها تحقيق الوحدة الوطنية وتطبيق مبادئ المواطنة، لذا تواصل الحضور السياسي للكنيسة بعد 3 يوليو بدرجة كبيرة أظهرت انغماسًا في السياسة بدرجة تفوق حتى ما كانت عليه قبل ثورة يناير، فشاركت الكنيسة بممثليها في لجنة الخمسين لتعديل دستور 2012[49].

وقدأسهمت النخب القبطية في لجنة الخمسين المكلفة بإعادة صياغة الدستور، **فيما كانت معركتهم في هذا الشأن تعاني من الانقسام، ويمكن حصر القضايا الخلافية في الآتي:**

1. إقرار «الكوتة» التمييز الإيجابي في الدستور:

ففي الوقت الذي كانت فيه الأغلبية تقاوم عدم إعادة المادة (219) إلى نص الدستور، كانت هناك أقلية تنادي بضرورة إقرار "الكوتة" للأقباط والحق في التمييز الإيجابي، في فترة انتقالية لا تقل عن دورتين برلمانيتين، حتى يتعود المجتمع المصري روح المواطنة. وتأكيد فكرة الدولة المدنية ورفض إسباغ الدستور بأي لون ديني[50]، وهو ما رفضه البعض ومنهم الدكتور/ عماد جاد، مؤكدا أن وضع كوتة للأقباط داخل الدستور يكرس مبدأ التمييز بين المواطنين على أساس ديني، وإننا نريد وضع دستور على أرضية سياسية وليس أرضية دينية[51].

2. مواد الهوية:

قدمت الكنيسة شكوى إلى السيد عمرو موسى رئيس لجنة الخمسين، أوضحت فيها أنهم فوجئوا بوصول التقرير النهائي من لجنة الصياغة متضمناً ما يسمى مواد الهوية وفقاً لرؤية الطرف الآخر قبل عرضه عليها كطرف ثان في التوافق، ورأت في ذلك نوعاً من فرض الأمر الواقع، بالإضافة إلى طلب إضافة تفسير لتفسير المادة الثانية من دستور 2012 أي تفسير المادة 219، وبذلك تم تغليب الرؤية السلفية على الدستور.

3. حكمها مدني أم حكومتها مدنية:

حمل بعض المسيحيين عمرو موسى مسؤولية ما حدث من تعديل في ديباجة الدستور من "حكمها مدني" إلى "حكومتها مدنية". وهنا يتكشف لنا أنه من الممكن أن تأتي حكومة تطبق سياسات دينية أو عسكرية أو تحافظ على النظام الجمهوري أو تنقلب على النظام الجمهوري، لذا فدولة نظامها مدني أشمل.

---

49 محمد بشندي، «الأقباط والمشاركة السياسية في المراحل الانتقالية: هل هناك تغير نوعي؟»، **مجلة رؤية مصرية، ع 17**، يونيو 2016، ص 25

50 زينب إسماعيل البقري، «الدور السياسي للأقباط في مسار 30 يونيو»، في نادية مصطفى وآخرون، **أمتي في العالم 2013-2014**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2014، ص ص 10-11

51 ريهام المصري، "عماد جاد: وضع كوتة للأقباط بالدستور تكريس لمبدأ التمييز الديني"، **المصري اليوم**، 13 نوفمبر 2013

أما الحكومة المدنية، فهي تعبير مرحلي ويتشكل من سلطتين فقط تنفيذية وتشريعية، وما يضاف من قوانين إلى السلطة القضائية[52].

ومع أول استحقاق سياسي بعد عزل الرئيس مرسي، تمثل في الاستفتاء على الدستور المعدل، دعا البابا تواضروس الأقباط صراحة للتصويت على الدستور وقال قولته: «نَعَمْ تجلب النِّعَم». وواصل مواقفه السياسية في ما يجري في مصر؛ حيث وصف المشير عبد الفتاح السيسي بأن «المصريين يرونه منقذ وبطل 30 يونيو»[53].

وكان إقرار الدستور في يناير 2014، ورغم بعض الملاحظات حول الديباجة وبعض المواد، محملا بمؤشرات للأقباط أبرزها تأسيس الدولة المدنية، يأتي ذلك في تضمينه المادة (47) من باب الحقوق والحريات، والخاصة بحرية الاعتقاد، وذلك بعد إدخال بعض التعديلات عليها، ليصبح نصها «حرية الاعتقاد مطلقة، وتكفل الدولة حرية ممارسة الشعائر الدينية، وتنظم الدولة بناء دور العبادة لأصحاب الديانات السماوية وفقًا لما ينظمه القانون»[54].

هذا، وقد أصبحت مصطلحات المواطنة والحريات وحقوق الإنسان حقوقًا دستورية وقانونية، خاصة تلك التأكيدات غير المسبوقة والواردة في الدستور الجديد بخصوص حرية العقيدة وحرية بناء دور العبادة وتجريم التمييز واعتباره جريمة لا تسقط بالتقادم، ولكن من الواضح أن التراث الطائفي الذي مازال قابعاً في الضمير الجامع المصري حتى الآن يؤتى أكله، فلا حقوق دون مشاركة سياسية على أرضية وطنية بعيداً عن الأرضية الطائفية، وللأسف فإن المشاركة التي حدثت من الأقباط، ما زالت تأخذ الشكل الطائفي تحت مسميات طائفية «أقباط متحدون – شباب أقباط ماسبيرو». كما أنه لا تفعيل للمواطنة ولا تحقيق للحقوق ولا حل للمشاكل بغير التعامل على أرضية الوطن والمواطنين بلا تفرقة دينية، وبعيداً عن التعريف بالهوية الدينية؛ فكلنا مصريون[55].

ثانيا، خريطة الأحداث الطائفية بعد 30 يونيو...ونقلة نوعية للتعصب:

قد شكلت مرحلة ما بعد فض اعتصامي الإخوان في رابعة العدوية والنهضة بالغة الصعوبة بالنسبة إلى الكنيسة وللأقباط الذين دفعوا ثمنًا كبيرًا للتطورات التي أعقبت عملية الفض؛ فقد تلا ذلك موجة غير مسبوقة من الاعتداءات التي استهدفت الأقباط وكنائسهم. وأيًا يكن الطرف الذي يقف وراء الاعتداءات التي تعرض لها المسيحيون؛ فالمؤكد أنها فاقمت الخوف لدى الأقباط، وعمقت شعور الأقلية داخلهم، ما دفعهم مجددًا

52 زينب إسماعيل البقري، **مرجع سابق**، ص ص 11-12

53 شحاتة عوض، **مرجع سابق**

54 **مواد الدستور المصري 2014 كاملا على**http://dostourmasr2013.com/dostour.pdf

55 جمال أسعد، "الأقباط بين الثورة والدستور"، صدي البلد، 5 فبراير 2014

للاحتماء بكنيستهم التي وجدوا أنها ملاذهم الوحيد في ظل حالة الاضطراب السياسي والأمني وغياب اليقين في المستقبل. لكن هل يعني ذلك عودة الأوضاع تمامًا لما كانت عليه قبل ثورة يناير حين كانت الكنيسة العنوان السياسي لهم؟.

وتكشف انتقادات منظمات حقوق الإنسان لتجاهل الجيش والشرطة لنداءات المساعدة، كيف يرتبط الأمن القبطي بالجهد الأوسع نطاقاً، لتشكيل حكومة تُعامل المصريين على أنهم مواطنون لهم حقوق لا على أنهم مشكلة يجب التعامل معها وإدارتها[56].

فتشير التقارير الأولية إلى أن الهجمات تأججت بشكل متساوٍ بسبب لامبالاة الدولة. ففي 3 يوليو، وقعت حادثتان بمحافظة المنيا ولهما دلالة بالغة بخصوص الخطاب التحريضي؛ الحادثة الأولى وقعت بقرية دلجا، وفيها أشعل غاضبون النيران في مبنى خدمات تابع للكنيسة الكاثوليكية وجرى تحطيم كنيسة الإصلاح، وذلك دون تدخل من المسؤولين. والحادثة الثانية وقعت بقرية بني أحمد ذات الأغلبية المسيحية، وفيها تم الاعتداء على ممتلكات نحو 43 قبطيًا[57].

ثالثا، الأقباط.... في عهد الرئيس السيسى:

اتخذت الكنيسة عدة خطوات استعداداً لانتخابات الرئاسة، أبرزها إعلام جميع الكهنة بعدم توجيه الناخبين، واقتصار دور الكنيسة على التوعية والتشجيع على المشاركة فقط، مع التأكيد على عدم استقبال أحد من المرشحين أو من ينوب عنهم في أية كنيسة لأي سبب، أو إعطاء بيانات الناخبين لأي شخص، واقتصار الاستقبالات الرسمية على مقر البطريركية[58].

وبعد تولي الرئيس السيسي رئاسة الجمهورية وتعهده بتحقيق «دولة المواطنة» توجه إلى الفاتيكان، لبحث سبل التقريب بين الأديان ونشر التسامح؛ وذلك في إطار زيارته الرسمية إلى روما، والتي تعد خطوة لتأكيد العلاقة المتينة بين شعب الكنيسة الأوروبية والشعب المصري، وهو ما ينفي عن مصر الفتنة الطائفية[59].

---

56 شحاته عوض، **مرجع سابق**

57 "Egyptian Copts",**Australin Government: DFAT Thematic Report**,28 January 2014, pp 14-15

58 مصطفي رحومة، "الكنيسة تمنع الكهنة من توجيه الأقباط في الانتخابات... و«مكاريوس»: ليس لنا مرشح معين"، **جريدة الوطن**، 16مايو2014

59 رضوى محمود، «زيارة «السيسى» للفاتيكان «رسالة تسامح» ... متخصصون: تأكيد بأن الشعب المصري «صف واحد» .. وتعميق للعلاقات الدبلوماسية»، **صدى البلد**، 23 نوفمبر 2014

http://www.elbalad.news/1259585

في زيارة تاريخية غير مسبوقة، شارك الرئيس السيسي في قداس عيد الميلاد بمقر الكنيسة المصرية بالكاتدرائية شرقي القاهرة لتهنئة الأقباط بأعياد الميلاد في 7 يناير 2015، في خطوة رحبت بها الكنيسة ووصفتها بأنها سابقة. وتمثِّل هذه الزيارة حجر زاوية وحدثًا مهمًا فى بلدٍ يتطلَّع إلى تأسيس مفهوم المواطنة بمعناه الصحيح والشامل، وتعد نقطة فارقة في علاقة رؤساء مصر بالكنيسة[60].

استكمالا لرؤية السيسي نحو تحقيق المواطنة، قام بتوجيه ضربات جوية مركزة ضد معسكرات ومناطق تمركز وتدريب ومخازن أسلحة وذخائر تنظيم «داعش» بالأراضي الليبية أسفرت عن مقتل 50 إرهابيا من عناصر التنظيم داعش، إثر نشر تنظيم «داعش» الإرهابي مقطع فيديو يوضح قيام عناصر من التنظيم بذبح21 قبطيا مصرياً من المختطفين[61].

وكانت العلاقة قوية بين المسيحيين والسيسي مليئة بالأمل، قبل أن تتحول بعد سلسلة حوادث، واستهداف أكثر من 60 كنيسة خلال عامي 2014-2015، وتعرض نحو 200 قبطي للاختطاف[62]، وآخرها تفجير الكنيسة البطرسية الملاصقة للكاتدرائية المرقسية بالعباسية في 12 ديسمبر 2016، والذي نتج عنه مقتل 25 قبطياً، وإصابة نحو 50 آخرين، إلى علاقة يأس واضح[63]...وفيما يلي أبرز هذه الأحداث:

1- البداية من القوانين:

مع ظهور مشروع قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين في 2015، ثار جدل حول مواده بعكس ما كان يتمنى الأقباط صدوره، وتحفظ كثيرون على مواد القانون، خاصة مواد الطلاق والزواج المدني والتبني التي تضمنها مشروع القانون، حتى وافق المجمع المقدس في أبريل 2014 عليه[64].

أثار أيضا قانون دور العبادة الموحد أزمة كبيرة بين الأقباط، حيث رفضت الكنائس مشروع القانون، وأبلغت مجلس الوزراء بهذا الرفض، وفي أغسطس 2016، صرح الأنبا يوحنا قلتة، رئيس مجلس كنائس الشرق الأوسط سابقًا، إن سبب الاعتراضات، احتواء القانون على بند خاص بهدم وصيانة الكنائس، ولا يوجد به بند بناء كنائس جديدة، إلا حسب تعداد السكان، كما اشترط القانون بناء كنيسة إذا توافر حد أدنى لعدد معين من الأقباط في مساحة محددة من الأرض، بالإضافة إلى التمييز بين المسلمين والمسيحيين[65].

60 كيرلس عبد الملاك،»زيارة "السيسى" للكاتدرائية تشعل الصراع بين رجال "شنودة" والبابا تواضروس»، **جورنال مصر**، 13 يناير 2015

61 "الطيران المصري قصف مواقع لتنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، إثر قتل الرهائن الأقباط"، القدس العربي،16 فبراير 2015

62 رباب الشاذلي، "بالأرقام..حصاد المال والدم القبطي في عامين"، جريدة المصريون،12 ديسمبر 2016

63 ثروت البطاوي، "انفجار بمحيط الكاتدرائية المرقسية بالعباسية وأنباء عن سقوط ضحايا"، جريدة الوفد،11 ديسمبر 2016

64 محمد صفاء الدين، "السيسي والأقباط... من الحفاوة إلى «ارحل»"، جريدة البديل، 12 ديسمبر 2016

65 المرجع السابق

2- عدد حوادث الفتنة الطائفية:

وفي الأول من يونيو 2014، وقعت اعتداءات على أقباط في قرية المحاميد بحري بمركز أرمنت بمحافظة الأقصر، وأسفرت عن حرق عدد من المحال التجارية والورش المملوكة لأقباط. وفي 15 من يوليو تم تهجير القبطي جابر عزيز درياس من قرية نجع الطويل بمركز الطود في محافظة الأقصر، على الرغم من براءته من تهمة الاعتداء على صبي مسلم.

وفي يونيو 2015، كان هناك عملية تهجير لـ19 قبطيا من منازلهم بقرية كفر درويش مركز الفشن محافظة بني سويف، الأمر الذي قابلته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بالإدانة لما يمثل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية المكفولة بموجب المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مطالبين بسرعة إعادة جميع المسيحيين إلى منازلهم التي تم تهجيرهم منها مع توفير الحماية الأمنية لهم[66]. في يوم الجمعة 20 مايو 2016، وقعت حادثة سيدة الكرم بأبي قرقاص محافظة المنيا، حيث تم تجريد وتعذيب وسحل سيدة مسنة، تعدى عمرها السبعين عاما، في شوارع أبي قرقاص وحرق 7 منازل[67].

اشتباكات الأقباط والمسلمين بالعامرية في الإسكندرية وتحديدًا بقرية تدعي «البيضاء» إحدى قرى النهضة، شهدت تلك القرية اشتباكات بين مسلمين وأقباط بسبب الاعتداء على مبنى تابع لكنيسة العذراء والملاك ميخائيل، والذي يقع بالقرية البيضاء. وبعد أيام قليلة من حادث تعرية وسحل «سيدة الكرم» بمحافظة المنيا، تأتي الموقعة الجديدة بقرية «طهنا الجبل» متسببة في مصرع شخص وإصابة شخصين، وهو ما يوضح بأن هناك تقصير متعمد في حماية الأقباط والأسف، وأن محاولات الأزهر وبيت العائلة لحل الأزمات عبارة عن مسكنات للحدث ليس أكثر والفتنة ستظل موجودة تحت الرماد[68].

ونظرا لتعدد الحوادث والعنف ضد الأقباط في هذه الفترة، اعتبر متابعون أن الأقباط يدفعون ثمن مميزات حصلوا عليها كانت ثمنا لمواقفهم المؤيدة للسيسى ومشاركتهم بكثافة كبيرة في كافة الفعاليات التي تمت لدعم السيسي بشكل مباشر أو غير مباشر...وفيما يلي أبرزها:

- **امتيازات تشريعية:**

استطاعت الكنيسة الحصول على امتيازات تشريعية من خلال إصدار قانون «بناء وترميم الكنائس» في أغسطس 2016، والذي اعتبر فاتورة دعم تأييد البابا تواضروس يعد تتويجا للوحدة الوطنية، ويتيح

66 ساجد النوري، "بعد أزمة تهجير الأقباط في بني سويف... أشهر 12 قضية طائفية شهدتها مصر"، جريدة الوطن،3 يونيو 2015

67 حسن عبد الغفار، "تحريات جديدة لمباحث المنيا حول حادث تعرية سيدة الكرم"، جريدة اليوم السابع،4 يونيو 2016

68 شادي عماد، "رغم تأييدهم للانقلاب.. زيادة جرائم الاعتداء على الأقباط في عهد السيسي"، كلمتي، 19 يوليو 2016

http://klmty.net/566892-%D8%B1%D8%BA%D985%_%D8%AA%D8% AF%D987%%D985%_%D8%A7%D986%%D982%%D98A%D8%B3%D98%A.html

بناء الكنائس دون ضوابط ودون تدخل أو مراجعة من أية جهة سياسية أو أمنية، رغم مخاوف الجهات الأمنية من وجود فتنة طائفية بسبب التوسع الكبير في بناء الكنائس بمناطق ليست بحاجة إلى كنائس جديدة بمناطق التوتر الطائفي[69].

- **زيادة الدور السياسي للكنيسة:**

وازداد دور الكنيسة السياسي منذ أول يوم ظهر فيه البابا تواضروس، أثناء إلقاء السيسي بيان 3 يوليو، ثم توسع الدور السياسي، حتى باتت أغلب تصريحات تواضروس سياسية، ومن أبرز تصريحات تواضروس السياسية، أنه حدد ما أسماه بـ «شروط عودة الإخوان للحياة السياسية»، والتي من بينها نبذ العنف والاعتذار عن الضرر للمصريين[70].

- **تخصيص الأراضي للكنائس:**

ففي 14 إبريل 2015، أصدر السيسي قرارًا رقم 170 لعام 2015، بإعادة تخصيص قطعة أرض مساحتها 30 فدانًا، من الأراضي المملوكة للدولة، لصالح بطريركية الأقباط الأرثوذكس، وهو ما نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 30 من نفس الشهر[71].

- **عدم إدراج ميزانية الكنيسة في الموازنة العامة للدولة:**

حسب البيان الختامي للموازنة العامة للدولة لعام 2014 – 2015، فإن الكنيسة كانت ضمن المؤسسات التي لم تدرج ميزانيتها في الموازنة العامة للدولة، كما أنها لا تخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات أعلى جهة رقابية في الدولة، والمسؤول عن مراقبة أوجه إنفاق كافة مؤسسات الدولة، حيث استبعد «قانون دور العبادة الموحد» كافة المواد التي تعطي الحق للجهاز المركزي أو أية جهة حكومية في الإشراف المالي أو الإداري على الكنائس، ما يجعل الكنائس خارج رقابة الدولة[72].

وعلى الرغم من تعدد الاستفادات والامتيازات التي حصل عليها الأقباط خلال فترة للسيسي، فإن نشطاء ومراقبين أكدوا أنهم خسروا مطالبهم المتعلقة بالمواطنة، وعدم التعامل معهم كأقلية - التي شكلت أبرز مكسب لهم بعد ثورة 25 يناير - وعادوا في ظل حكم السيسي للتعامل معهم كأقلية لها «كوتة» في المناصب،

---

69 محمود فايد، "ننشر نص قانون بناء الكنائس بعد تعديلات البرلمان"، جريدة الوفد، 30 أبريل 2016

70ماريان ميخائيل يوسف، "تطور الدور السياسي للكنيسة المصرية بعد ثورة 25 يناير"، مصر العربية، 10 أغسطس2015

http://www.masralarabia.com/%D985%%D984%%D981%%D8%A7%D8%AA/690851-%D8%AA%D8%B7%D988%%D8%B1-%D8%A7%D984%%D8%AF%D97%88%

71 الجريدة الرسمية: القرار الجمهوري رقم 170 لسنة 2015

72 خالد عبد العال، "الأقباط في عهد السيسي.. عام من الانتهاكات وتزايد القمع"، جريدةالعربي الجديد، 21 يونيو 2015

ولهم موقف سياسي من القضايا المختلفة كأنهم حزب سياسي مسيحي، لا مواطنون في الدولة المصرية؛ مما يهدد كل الأقباط بخسائر سياسية، وتحمل خسائر أخرى لو سقط انقلاب السيسي.

كما خسر الأقباط اللحمة الوطنية والوحدة التامة التي حدثت بينهم وبين المسلمين، عقب ثورة يناير، وظهرت بوادرها بشكل واضح داخل ميدان التحرير في الـ 18 يوما الأولى للثورة.

وكانت ثورة يناير، قد كسرت بشكل واضح الحواجز بين الأقباط والمسلمين، والتي كان يحرص نظام مبارك على زرعها بينهم طوال فترة حكمة؛ ليظهر دائما أنه حامي الأقليات في مصر، إلا أن ثورة يناير أسقطت تلك الأسطورة، ثم سرعان ما عاد الأقباط وتقوقعوا على أنفسهم من جديد، وهي خسارة يراها مراقبون أنها لا تعوض بثمن[73].

وأخيرا، يمكن القول إن النار لا تزال تحت الرماد، ولا يزال ملف الفتنة الطائفية لخلق حالة من الانقسام والانفصام والانفصال في النسيج الوطني المصري هدفاً لمخططات تدمير مصر. ولهذا، فإن الأمر جد ويستوجب اليقظة وإشعال روح الوطنية والولاء والانتماء لمصر الوطن والحضارة والتاريخ، وهنا أتذكر كلمات قداسة البابا شنودة «إن مصر وطن يعيش فينا».

الخاتمة... رؤية استشرافية للمسألة القبطية... مع طرح آليات لتدعيم الوحدة الوطنية

يتضح جليًا وجود ملف قبطي مفتوح في مصر يحتاج إلى معالجة، وأنه ملف حقيقي وليس نتاج تآمر أجنبي أو تحريض إسلامي، ولا هو محض نتاج انعزالية تتبعها المؤسسة الكنسية، وأية معالجة جدية للموضوع تبدأ بوجود النية لذلك، ولكن أي نظام جديد في مصر تتوفر لديه النية لذلك يجب أن يعترف بوجود الملف، فلا يمكنه الاكتفاء بالتشديد على «تآخي الطوائف»، وهو مركب من قضايا ذات علاقة بهوية الدولة، والتعامل مع الأقباط كأقلية يمارس معها التسامح. هنا مكمن الخطر، فالأقباط ليسوا في حاجة إلى تسامح، وهم لا يمثلون رأيا مختلفا يمكن التعامل معه بمقاربة تعددية تسامحيه، إنهم مواطنون أصليون لا يحتملون من حيث وعيهم بذاتهم أي نوع من التمييز[74].

ويمكن وضع العديد من الآليات المقترحة لمعالجه «المسألة القبطية»، **منها:**

73 منار فكري، "تقرير أمريكي: أقباط مصر في حماية السيسي"، جريدة الموجز 20 أكتوبر 2015. ومنير بشاي، "الأقباط فى عهد السيسى – هل تغير شىء؟"، الأهرام، 8 أكتوبر 2015

74 عزمي بشارة، هل من مسألة قبطية في مصر؟، مرجع سابق، ص 70 وفكرى آندراوس، مسلمون والاقباط في التاريخ، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ط 2، 2010، ص 333

▪ **على الصعيد الإعلامي– الأمني:**

ويشمل تنسيق وزارة الداخلية مع كافة روافد الإعلام الرسمي والخاص إلى تقليص ظهور بعض العناصر المتشددة، سواء الإسلامية أو المسيحية، بوسائل الإعلام؛ حيث يسهم هؤلاء بصورة أو بأخرى في تصعيد الأحداث وليس تهدئتها. بالإضافة إلى التنسيق لإعداد برنامج موجه، تحت إشراف مجموعة منتقاة من الباحثين في الشؤون الدينية، يقدمه شخصية إعلامية أو صحفية مقبولة لدى الرأي العام[75].

▪ **على صعيد تطبيق القانون:**

تطبيق القانون بحزم بما يعيد هيبة الدولة والأمن للشارع، بإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة تقود لمحاسبة ومحاكمة كافة الأشخاص المسئولين عن ارتكاب كل جرائم العنف الطائفي[76].

▪ **على الصعيد الأحوال الشخصية والعبادات:**

حيث يجب فتح كافة الملفات التي أدت وساهمت في وجود التوتر والاحتقان الطائفي، كما لابد أن يكون موضوع تغيير الديانة خاصا بالحرية الشخصية للشخص أيا كان مركزه الاجتماعي أو الديني، والتأكيد أن الاختيار هو نتيجة قناعة شخصية لا علاقة لها بانتصار دين على آخر.

▪ **على صعيد تغيير الخطاب الديني ونشر مفاهيم الاعتدال:**

وهو ما يتطلب صدق نوايا القائمين على المؤسسات الدينية التي «أصبحت جزءا من المشكلة وليست جزءا من الحل»، بعدما تحول بعض رجال الدين –في الجانبين– إلى غرس التعصب بعقول أتباعهم. لقد أخطأ العقلاء من رجال الدين الإسلامي والمسيحي، في الأزهر والكنيسة، حينما تركوا الساحة للمتشددين منهم، ليدفعوا بالخطاب الديني إلى منزلق الفتنة الطائفية[77].

وأخيرا، تشكل «المواطنة المتساوية» «والديمقراطية الحقة» وتفعيل «منظومة بيت العائلة» مفاتيح لوأد الفتنة، مع وضع إشكالية الأقباط والمواطنة...المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية؛ **أي الانتقال من خطاب الطائفية إلى خطاب المواطنة**. وهنا يبرز تساؤلا محوريا: وهل سيحول النظام الحالي انطلاقة المصريين نحو تأسيس نظام سياسي عصري يعانق تطلعات المصريين بمن فيهم المصريون الأقباط في ظل الهجمات المتوالية عليهم؟.

---

75 عبد الوهاب العبادى، "من وجهة نظـر أمنية: الفـتـنة الطائفية أسبابها وسبل تجنبها"، 16 أبريل 2013
http://www.kbwindow.com/one_new.php?id_topic=1502

76 فهمي السيد، "وأد الفتنة بالقانون"، **جريدة الأهرام**، 9 يونيو 2013

77 همام سرحان، "خبراء مصريون يقترحون حلولا "عملية" لوأد الفتنة الطائفية!"، 16 أكتوبر 2011
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=31347500

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

1- الوثائق والتقارير:

- **مواد الدستور المصري 2014 كاملا علي** http://dostourmasr2013.com/dostour.pdf
- **الجريدة الرسمية: القرار الجمهوري رقم 170 لسنة 2015**

2- الكتب:

- أندريه زكي، **الإسلام السياسي والمواطنة والأقليات مستقبل المسيحيين العرب في الشرق الأوسط**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2006).
- برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1979).
- جلال أمين، **ماذا حدث للثورة المصرية؟**، (القاهرة: دار الشروق، 2013).
- راغب السرجاني، **الفتنة الطائفية: الجذور...الواقع...المستقبل**، (القاهرة: دار أقلام، 2012).
- رفيق حبيب وسيف عبد الفتاح وآخرون، **الوحدة الوطنية والمواطنة أمام تحديات جديدة**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2008).
- زينب إسماعيل البقري، «الدور السياسي للأقباط في مسار 30 يونيو»، في نادية مصطفي وآخرون، **أمتي في العالم 2013-2014**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2014).
- سامح فوزي، **المواطنة**، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007).
- سعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1992).
- سمير مرقص، **مؤتمر إحياء الدور المسيحي في المشرق العربي**، (لبنان: مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، 2010).
- **طارق** البشري، **المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية**، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ط1، 1981).
- عزمي بشارة، «هل يصح الحديث عن ملف قبطي في مصر؟»، **سلسلة دراسات وأوراق بحثية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2011).
- عزمي بشارة، **هل من مسألة قبطية في مصر**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
- علاء الأسواني، **هل نستحق الديمقراطية؟**، (القاهرة: دار الشروق، 2010).
- عمرو الشوبكي، **المواطنة في مواجهة الطائفية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2009).
- لطيفة الزيات وآخرون، **المشكلة الطائفية في مصر**، (القاهرة: مركز البحوث العربية، 1988).
- محمد حاكم، "المواطنة بين المادة الثانية وتعديل المادة الخامسة من الدستور"، في نادية مصطفى وسيف عبد الفتاح وآخرون، **العلاقة بين الديني والسياسي: مصر والعالم رؤى متنوعة وخبرات متعددة**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008).
- محمد مورو، "استخدام الأقليات في الصراع مع العالم الإسلامي"، **في عوامل النهضة وآفاق البناء، التقرير الاستراتيجي الرابع لمجلة البيان**، (السعودية: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2007).

- مصطفى الفقي، **الأقباط في السياسة المصرية**، (القاهرة: دار الشروق، 1988).
- مي مجيب، **الأقباط ومطالبهم في مصر بين التضمين والاستبعاد**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
- ميلاد حنا، **نعم أقباط ولكن مصريون**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1980).
- هاني لبيب، **المواطنة والعولمة الأقباط في مجتمع متغير**، (القاهرة: دار الشروق، 2004).
- يسري العزباوي، **أقباط المهجر: ثلاثية العلاقة بين الدولة والكنيسة والمواطنة**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2002).

3- الرسائل العلمية:

- حنان كمال عبد الغني، **المواطنة والإصلاح السياسي: دراسة النظام السياسي المصري (2003-2008)**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009).
- مي مجيب، **سياسات التضمين والتهميش: دراسة الحالة المصرية، رسالة دكتوراه** (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011).
- يسري أحمد العزباوي، **أقباط المهجر والسياسة العامة في مصر 1981-2008**، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011).

4- الدوريات:

- أسامة صالح، "تجليات متباينة: "التوظيف المراوغ" للدين في صراعات ما بعد الثورات"، **السياسة الدولية**، ع 190، أكتوبر 2012
- عزمي بشارة، «مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير»، **مجلة عمران**، ع 11، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)
- كمال زاخر، «نظرة إلي الداخل الأقباط ما بين مطالب الإصلاح وحركات الاحتجاج «، **مجلة رؤية مصرية، ع 17**، يونيو 2016
- محمد بشندي، «الأقباط والمشاركة السياسية في المراحل الانتقالية: هل هناك تغير نوعي؟»، **مجلة رؤية مصرية، ع 17**، يونيو 2016
- مي مجيب، "الأقباط في الصراع السياسي والاجتماعي"، **مجلة الديمقراطية**، ع 52، أكتوبر 2013
- مي مجيب، "ملفات شائكة: التحديات التي تواجه البابا 118 للأقباط في مصر"، **السياسة الدولية**، 11 ديسمبر 2012

5- الصحف:

- ثروت البطاوي، «انفجار بمحيط الكاتدرائية المرقسية بالعباسية وأنباء عن سقوط ضحايا»، **جريدة الوفد**، **11**ديسمبر 2016
- جمال أسعد، «الأقباط بين الثورة والدستور»، **صدي البلد**، 5 فبراير 2014
- حسن شاهين، «السيسي مهنّئاً بابا الأقباط: شعب مصر سيبقى نسيجاً واحداً»، **جريدة المستقبل**، ع 5012، 20أبريل2014
- حسن عبد الغفار، "تحريات جديدة لمباحث المنيا حول حادث تعرية سيدة الكرم"، **جريدة اليوم السابع**، **4** يونيو 2016.
- خالد عبد العال، "الأقباط في عهد السيسي.. عام من الانتهاكات وتزايد القمع"، **جريدة العربي الجديد**، 21 يونيو 2015

- رباب الشاذلي، «بالأرقام...حصاد المال والدم القبطي في عامين»، **جريدة المصريون**، 12 ديسمبر 2016
- رضوى محمود، «زيارة «السيسي» للفاتيكان «رسالة تسامح» .. متخصصون: تأكيد بأن الشعب المصري «صف واحد» .. وتعميق للعلاقات الدبلوماسية»، **صدى البلد**، 23 نوفمبر 2014

http://www.elbalad.news/1259585
- ريهام المصري، "عماد جاد: وضع كوتة للأقباط بالدستور تكريس لمبدأ التمييز الديني"، **المصري اليوم**، 13 نوفمبر 2013.
- ساجد النوري، "بعد أزمة تهجير الأقباط في بني سويف.. أشهر 12 قضية طائفية شهدتها مصر"، جريدة الوطن، 3 يونيو 2015.
- شيماء مدحت، ""الفتنه الطائفية" بداية من "الكشح وأطفيح والكتدرائيه" أسلوب لا يتغير"، **جريدة الشرق الأوسط**، 13 أبريل 2013
- عبد الوهاب شعبان، "نهاية عزلة الأقباط»، **الوفد**، 31 ديسمبر 2013
- عبد الرحمن يوسف ومحمود خالد، "أقباط مصر والدولة الجديدة، امتحان الحكم الإسلامي"، **الأخبار اللبنانية**، ع 1966، 28 مارس 2013
- كمال زاخر، "الأقباط والرئيس"، **جريدة الوطن**، 6 أبريل 2014
- كيرلس عبد الملاك، «زيارة "السيسي" للكاتدرائية تشعل الصراع بين رجال "شنودة" والبابا تواضروس»، **جورنال مصر**، 13 يناير 2015.
- محمد جمال عرفة، "المصارحة هي البوابة السحرية لأزمة فتنة إمبابة الطائفية»، **الوفد**، 11مايو 2011.
- محمد عبد الرؤوف، "البابا شنودة: ثورة يناير ثورة قوية بيضاء ونحي الشباب الذي قادها"، **جريدة الشرق الأوسط**، 16 فبراير 2011.
- محمد صفاء الدين، "السيسي والأقباط.. من الحفاوة إلى «ارحل»"، **جريدة** البديل، 12 ديسمبر 2016.
- محمود فايد، «ننشر نص قانون بناء الكنائس بعد تعديلات البرلمان»، **جريدة الوفد**،
- مصطفي رحومة، "الكنيسة تمنع الكهنة من توجيه الأقباط في الانتخابات.. و«مكاريوس»: ليس لنا مرشح معين"، **جريدة الوطن**، 16مايو 2014.
- نادية مطاوع، "الأقباط.. 365 يوماً من القهر!!»، **الوفد**، 3 يونيو 2013

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1- Books:

- Ahmed Samih, Samar Al Husseiny, **History of Sectarian Strife in Egypt "A Reckless State and a Fragile Society"**, (Egypt: Andalus Institute for Tolerance and AntiViolence Studies, 2011)
- Edward Rubin, "The Dangers of Citizenship", in Jose Siprut, **The Future of Citizenship**, (London: MIT Press, 2008).

2- Periodicals:

- Kristen Chick, "In Egypt, Journey Down a Nile of Discontent,***Christian Science Monitor***,July 28, 2013.

- Micheal Wahid Hanna, "Sectarian stalks in Egypt", ***Foreign Policy***, 9May 2011.
- "Egyptian Copts",**Australin Government: DFAT Thematic Report**, 28 January 2014.

3- News Papers:

- AnwaarAbdall, "Report from Cairo: Sectarian tensions between Copts and Muslims in Egypt", ***WashingtonTime****, 8 May 2011.*
- David D. Kirkpatrick and KarermFahim, "Attack on Christians in Egypt Comes After a Pledge", ***New York Times***, 7 April 2013.
- David Kirkpatrick, "Egypt's Christians Fear Violence as Changes Embolden Islamists," ***New York Times***, 30 May 2011.
- David Kirkpatrick, "Sectarian Clash in Egypt Kills a Dozen and Leaves 2 Churches in Flames",***New York Times***,May 9, 2011
- Ernesto Londono and IngyHassieb, "Coptic Christians in Cairo Defy Leader, Continue Sit-In," ***Washington Post,***May 16, 2011.
- "Protests Continue Against Qena's New Governor ", ***Daily News Egypt***, 17 April 2011.

4- News Papers:

- "Sectarian Violence in Egypt*", **Human Right First***, 14 June 2011. www.humanrightsfirst.org/.../Fact_Sheet-Egypt-Sectarian-Violence.pdf
- "Egypt: Address Recurring Sectarian Violence Ensure Effective Investigation, Amend Discriminatory Laws",***Human Right Watch***, 10 April 2013. http://www.hrw.org/news/2013/04/10/egypt-address-recurring-sectarian-violence

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2017

All rights reserved © 2017